سيناريو محاكاة خطة "هدم الأسوار" في إدلب

إعداد : عباس شريفة
باحث مساعد في مركز جسور للدراسات

تقرير تحليلي

شباط / فبراير 2022

جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

مؤسسة مستقلة متخصصة في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث المتعلّقة بالشأن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقانوني في منطقة الشرق الأوسط والشأن السوري بشكل خاص، لمد جسور نحو المسؤولين وصناع القرار في كافة تخصّصات الدولة وقطاعات التنمية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المتوازنة المتعلّقة بقضايا المنطقة من خلال تزويدهم بالمعطيات والتقارير المهنيّة الواقعية الدقيقة.

جميع حقوق الطبع والنشر والنسخ محفوظة لمركز جسور للدراسات - 2022
www.jusoor.co

المحتويات

تمهيد:.....4
أولاً: نقاط قوة وضَعْف المجموعات الجهادية في إدلب 5
ثانياً: فرص محاكاة نموذج الحسكة في إدلب 6
ثالثاً: تحدِّيَات محاكاة نموذج الحسكة في إدلب.....8
رابعاً: السيناريوهات المُحتمَلة 9
السيناريو الأوّل – محاكاة هدم الأسوار:.....9
السيناريو الثاني – الهروب من السجون: 9
السيناريو الثالث – البقاء في السجون:.....10
الخُلاصة:.....10

تمهيد:

في 4 شباط/ فبراير 2022، أي بعد يوم واحد من تنفيذ القوات الأمريكية لعملية إنزال جوي في بلدة "أطمة" شمالي إدلب قضت بمقتل زعيم تنظيم "داعش" عبد الله قرداش، شنّ جهاز الأمن العامّ التابع لهيئة تحرير الشام حملات أمنية جنوب وغرب إدلب اعتقل فيها قادةً وعناصرَ من جماعة "شام الإسلام" وتنظيم "حرّاس الدين".

هذا التزامُن قد يُشير إلى استمرار مخاوف الهيئة من النشاط السرّي لتنظيمَي "القاعدة" و"داعش" في إدلب؛ فاتخاذ قيادة الصف الأوّل من كليهما لمناطق سيطرتها كملاذ للاختباء يعني عدم استبعاد أي تهديد، بما في ذلك تكرار سيناريو خطة هدم الأسوار.

تحتوي سجون الهيئة على 700 معتقل على الأقل من التنظيمات الجهادية، وهو عدد تقديري يشمل تنظيم "حراس الدين" و"داعش" و"جند الله" و"جنود الشام" و"شام الإسلام" وغيرهم. ولا يتجاوز عدد العناصر الأجانب 10% من إجمالي المعتقلين.

كانت الهيئة قد بدأت اعتقال وملاحقة الجهاديين من عناصرَ وقادةٍ وتنظيماتٍ أواخرَ عام 2017، عندما أصبح أبو محمد الجولاني يتحوّل شيئاً فشيئاً نحو المحلّية كبديل عن العالمية لضمان الحفاظ على مشروعه شمال غرب سورية.

غالباً، لا يوجد في سجون الهيئة عدد كبير من عناصر "داعش"، لأنّها تُسارع إلى محاكمة معظمهم، ويُمكن القول: إنّ خوفها من التنظيم ينحصر بنشاط خلاياه خارج السجون. لكنّ ذلك يختلف بالنسبة لتنظيم "القاعدة" أو فرعه في سورية تنظيم "حراس الدين"، فالهيئة لا تستطيع التخلُّص من قادته المعتقلين لديها بسهولة ودون مُبرّرات شرعية مثل أبي عبد الرحمن المكّي، خوفاً من وقوع انشقاقات كبيرة في صفوفها.

ومع أنّه لم يقع من قبلُ أيُّ هجومٍ للمجموعات الجهادية على سجون الهيئة، إلّا أنّ محاكاة تنظيم "القاعدة" لأدوات وأساليب تنظيم "داعش" لا تبدو مُستبعَدة، إذ سبق وبدأ محاكاة نهجه الدعائي منذ منتصف عام 2015.

لذلك، فإنّ محاكاة المجموعات الجهادية الناقمة على الهيئة في إدلب لخطة هدم الأسوار لا تبدو مُستبعَدة[1]، لا سيما أنّ "داعش" لم يُخفق في اختبارها أثناء اقتحام سجن "الصناعة" في حي "غويران" بمدينة "الحسكة" في 20 كانون الثاني/ يناير؛ حيث أسفر الهجوم عن فرار مئات العناصر من بينهم قيادات بارزة.

عموماً، إنّ واقع إدلب بحكم اتصالها مع تركيا عَبْر الحدود ومحاذاتها مناطق سيطرة الجيش الوطني السوري، ولكونها مُستهدَفة من روسيا وإيران والنظام السوري يجعل لأي نشاط متزايد أو مفاجئ للمجموعات الجهادية

[1] تعود خطّة هدم الأسوار إلى زعيم تنظيم "داعش" الأسبق أبي بكر البغدادي حيث دعا إلى تنفيذها أوّل مرة في 22 تموز/ يوليو 2012 في خطاب موجَّه لمجلس شورى المجاهدين لدولة العراق الإسلامية، وتم تطبيق الخطة لأوّل مرّة في 22 تموز/ يوليو 2013 بالهجوم على سجن "أبو غريب" غرب العاصمة بغداد.

تداعيات أمنية خطيرة على المنطقة، مما يستدعي اتخاذ المزيد من الإجراءات الأمنية الوقائية والإصلاحات الإدارية والحَوْكَمة.

أولاً: نقاط قوة وضَعْف المجموعات الجهادية في إدلب

إنّ تقدير إمكانية شنّ المجموعات الجهادية لهجوم على سجون إدلب يرتبط بعدد من نقاط القوّة والضَّعْف، رغم الحملات الأمنية العديدة خلال عام 2021 التي شنّها ضدهم جهاز الأمن التابع لهيئة تحرير الشام، ورغم عمليات الاستهداف التي طالتهم من التحالف الدولي.

1. نقاط قوّة المجموعات الجهادية في إدلب:

- قدرة المجموعات الجهادية الكبيرة على اختراق الجهاز الأمني والإداري للهيئة، بحكم العلاقات السابقة بين الطرفين، ونتيجة سياسة التأهيل والاستتابة المتّبعة من قِبل الهيئة مع عناصر "حراس الدين" و"داعش" والتي تسمح بإعادة إدماجهم ضِمن أجهزتها بما فيها السجون وجميع مراكز الاحتجاز.
- بناء المجموعات الجهادية في إدلب لشبكات تواصُل إلكترونية تساعدهم على تنسيق التحركات بين عناصرهم وتسهيل أيّ عملية أمنية يريدون القيام بها، والتفلّت من مراقبة الجهاز الأمني للهيئة من خلال التعميم على أماكن انتشار الحواجز الطيارة لتجنُّب المرور منها.
- قدرة المجموعات الجهادية على التجنيد المستمر في إدلب للعناصر الساخطة على إيقاف الهيئة للقتال في الجبهات والاكتفاء بالدفاع دون الهجوم، وعلى سياستها في ملاحقة كل مَن يقوم باستهداف النظام من عناصر ومجموعات.
- قدرة المجموعات الجهادية على الوصول من مختلف المناطق مثل البادية وشرق الفرات إلى إدلب، وهذا ما يُدلِّل عليه وصولُ زعيمَيْ تنظيم "داعش" السابقيْن للمنطقة، أي أبو بكر البغدادي وعبد الله قرداش، مستفيديْن من البيئة الأمنية الهشّة، وخطوط التماسّ الطويلة بين مناطق النزاع، والقدرة العالية على الاختباء والتمويه.
- امتلاك المجموعات الجهادية قادةً من الصف الأول خارج سجون ومعتقلات الهيئة، والذين يَتولَّوْنَ مهامّ التخطيط والتنفيذ والتمويل وإدارة الخلايا الأمنية الصغيرة؛ ومن بينهم زعيم تنظيم حراس الدين أبو همام الشامي والشرعي الأول سامي العريدي، فضلاً عن وجود قادة من جند الأقصى في إدلب كانوا قد عادوا إليها بعد خسارة تنظيم "داعش" عسكرياً ربيع 2019.
- توقُّف المجموعات الجهادية، وتحديداً "داعش" و"القاعدة" (حُرّاس الدين)، عن استهداف بعضها وتجاوُز الخلافات تحت ضغط الحملات الأمنية للهيئة والعداء المشترك لها. إذ سبق أن كان هناك تَعَاوُن مماثل بين الطرفين عام 2015 في منطقة القلمون الغربي بريف دمشق؛ بسبب مواجهة حزب الله رغم حالة النزاع بينهما في دير الزور في نفس التوقيت.

2. نقاط ضَعْف المجموعات الجهادية في إدلب:

- عدم وجود آلية اتصال مضمونة بين المجموعات الجهادية في سجون الهيئة وتلك التي تنشط خارجها، مما قد يؤثر على دقة التنسيق للقيام بأيّ عملية ناجحة.
- توزيع الهيئة لمعتقلي المجموعات الجهادية على العديد من السجون؛ مما قد يُضعِف إمكانيةَ تجميع قوتهم حال الشروع باستعصاء أو تمرُّد.
- عدم ضمان اختراق جهاز الهيئة الأمني لعمليات التجنيد التي تقوم بها المجموعات الجهادية، والذي يعني قدرتها على الإحباط المبكِّر لأي عملية محتملة قد يتم التخطيط لها.

ثانياً: فرص محاكاة نموذج الحسكة في إدلب

لا يُمكن الجزم بالقضاء على وجود المجموعات الجهادية في إدلب، رغم الضربات الجوية التي تعرّضت لها من قِبل التحالف الدولي والحملات الأمنية المتكرّرة التي تشنّها "هيئة تحرير الشام" ضدها. وعليه، لا بُدَّ من تناوُل فرص محاكاة تلك المجموعات لنموذج هدم الأسوار في شمال غرب سورية.

1. ضَعْف جدوى الحملات الأمنية:

باستثناء عام 2022، كانت آخِر حملة أمنية نفّذتها الهيئة ضد المجموعات الجهادية في تشرين الأوّل/ أكتوبر 2021، عندما ألقت القبض على خلية التفخيخ في سريّة أبي بكر الصدّيق، والتي ظهرت لأوّل مرّة في آب/ أغسطس 2020، ونفّذت ما لا يقل عن 19 هجوماً ضد القوات التركية في إدلب[2].

وقد بلغ عدد الهجمات التي تعرّضت لها القوات التركية في إدلب 36 هجوماً منذ 5 آذار/ مارس 2020، عدا الهجمات التي طالت وزراء في حكومة الإنقاذ حيث استطاعت الخلايا اغتيال وزير التعليم العالي فايز الخلف في نيسان/ إبريل 2021، فيما أخفقت في اغتيال وزير العدل السابق إبراهيم شاشو في كانون الثاني/ يناير من العام ذاته.

في الأصل، لا يبدو أنّ الحملات الأمنية موجّهة للقضاء على جميع المجموعات الجهادية، إنّما تنحصر ضد الأنشطة التي تُعارض أو تُهدّد مصالح الهيئة؛ مما يتيح أمام تلك المجموعات قدرة أكبر على تنفيذ العمليات والوصول للأهداف، رغم اعتقال المئات من العناصر منها.

[2] "İdlib'te Türkiye'ye Yönelik Radikal Cihatçı Grupların Saldırıları: Olgular, Nedenler, Yakın Gelecek". TERAM, 14-9-2021, link

2. تراجُع عمليات مكافحة الإرهاب في إدلب:

خلال عام 2021، لم يُنفِّذ التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتّحدة سوى 5 عمليات في إطار مكافحة الإرهاب بإدلب. وخلافاً لعام 2020، لم تستهدف الطائرات دون طيار قيادات من الصف الأوّل في "حراس الدين" بشكل أساسي، بل طالت معظم الضربات عناصر فقط، باستثناء واحدة منها قضت على مسؤول العمليات خلف الخطوط أبو عبد الله الزرقاوي في تشرين الأوّل/ أكتوبر[3].

ومقارنة مع العمليات التي بدأها التحالف الدولي في شمال غرب سورية منذ عام 2015، فيُلاحَظ التراجع في حجم ونوع الضربات ضد تنظيم القاعدة، بعدما أدّت سابقاً إلى مقتل عشرات القيادات البارزة. وبصرف النظر عن أسباب هذا التغيّر، فقد تجده المجموعات الجهادية فرصة لها من أجل استعادة قدراتها وتنفيذ عمليات جديدة في هذا الصدد من قَبيل إخراج معتقليها لدى الهيئة.

3. ضَعْف الإجراءات الأمنية:

يُمكن القول: إنّ بِنية الجهاز الأمني لإدارة السجون في إدلب التابع نظرياً لحكومة الإنقاذ وعملياً للهيئة ما يزال ضعيفاً ويحوي الكثير من الثغرات التي قد تستغلها المجموعات الجهادية.

وهناك العديد من السجون غير المُحصَّنة بشكل كافٍ وتعتمد عليها الهيئة؛ فبعد إخلاء سجن "العقاب" في "جبل الزاوية" مطلع عام 2022 لجأت لاستخدام سجون ذات بناء عادي؛ كسجن "البادية" في إدلب وسجن "حارم" وسجن "الزنبقي" في "دركوش" وسجن "شاهين". وجميعها من السهل رصدها ثم مداهمتها من الخارج من قِبل قوة اقتحامية متمرسة وبأسلحة خفيفة.

من جانب آخر، فإنّ حكومة الإنقاذ لم تُصدِر -حتى الآن- بطاقات شخصية وتعريفية للسكان المحليين في إدلب، والتي تُساهِم بعد ربطها بنظام إلكتروني موحَّد في تقليص حجم الاختراقات وكشف الكثير من أنشطة أو حركة عناصر المجموعات الجهادية سواءً ممن لا يحملون وثائق أو يَزوّرُونها.

في الواقع، إنّ قدرة قادة تنظيم "داعش" كأبي بكر البغدادي وعبد الله القرداش، اللذيْن قُتلا في عمليات للتحالف الدولي أواخر 2019 ومطلع 2022، على التخفي قرب منطقة أمنية للهيئة شمالي إدلب لم يكن لولا استخدام وثائق مزوَّرة وضَعْف الإجراءات الأمنية.

وعليه، فلن تفوّت المجموعات الجهادية فرصة تنفيذ عمليات رصد لمواقع السجون من الخارج وحتى اختبار إمكانية وسُبُل الوصول إليها.

---

[3] "عمليات التحالف الدولي في إدلب خلال 2021.. الدلالات والتكتيكات". تلفزيون سوريا، 2-1-2022، الرابط

4. تسهيلات خارجية مُحتمَلة:

في 9 كانون الأوّل/ ديسمبر 2017، استطاع تنظيم "داعش" العودة إلى إدلب بعدما سيطر على 45 قرية ضِمن مناطق المعارضة السورية شمال غرب البلاد. جاء ذلك بعد أن فتحت قوات النظام ثغرة لعناصره بطول 13 كم انتقلوا بموجبها من بادية "السلمية" إلى "الرهجان".

وبالتالي، يُمكن القول: إنّ النظام السوري بدعم من حلفائه لن يتوانى عن تقديم التسهيلات إلى المجموعات الجهادية طالما أنّ ذلك سيؤدي إما لزعزعة الاستقرار أو تحسين حظوظه في حال استئناف العمليات القتالية.

وفي الأصل، هناك اعتقاد بأنّ النظام مُتورِّط بجزء من العمليات الأمنية التي يتم تنفيذها في إدلب إما عَبْر خلايا تابعة له وتنشط باسم المجموعات الجهادية أو عَبْر تسهيلات مباشرة وغير مباشرة قدّمها لهذه الأخيرة.

ومن غير المُستبعَد إطلاقاً، أن يلجأ النظام لفتح ثغرة ضِمن مناطق نفوذه مرّة أخرى أمام تنظيم "داعش" لنقل عناصره من البادية إلى إدلب طالما أنّه قام بذلك مسبقاً. لكن ذلك يبقى مرتبطاً بظروف التهدئة ونظام وَقْف إطلاق النار.

وعلى أي حال، فإنّ الجماعات الجهادية في إدلب لن تُفوِّت فرصة الحصول على تسهيلات من النظام وحلفائه بغضّ النظر عن حالة النزاع بينهما.

ثالثاً: تحدِّيَات محاكاة نموذج الحسكة في إدلب

هناك تحدِّيَان أساسيان يمكن أن يُشكِّلا عائقاً ومانعاً أمام المجموعات الجهادية في إدلب وبما يُقلِّص من فرصة محاكاة نموذج الحسكة وهما:

1. تعزيز فاعلية الحملات والإجراءات الأمنية:

عَبْر لجوء "هيئة تحرير الشام" إلى توجيه وتوسيع الحملات والإجراءات الأمنية ضد المجموعات الجهادية، وفرض مزيد من التقييد والملاحقة والمراقبة الإلكترونية والعملياتية وهي إجراءات تقوم بها أصلاً لكن بشكل محدود ومحدّد.

إضافة إلى تفعيل السجل المدني وربطه بالجهاز الأمني إلكترونياً، وتشديد الإجراءات الأمنية على إدارة السجون وتعزيز التنسيق الأمني مع فصائل المعارضة العاملة في المنطقة.

والعمل على ضمان عدم وصول الموادّ الأولوية للخلايا التي من المحتمل توظيفها من قِبل المجموعات الجهادية، وهذا يتطلّب فرض مزيد من الإجراءات على حيازة السلاح وبيع الموادّ المتفجّرة ومكافحة التهريب. عدا فرض مزيد من الرقابة على السجون بمنع خروج المعتقلين عَبْر دفع الأموال؛ لأنّ ذلك يعني التشجيع لا الردع عن تنفيذ مزيد من الأنشطة.

وعليه، يصبح من الصعب على المجموعات الجهادية تنفيذ أي أنشطة عدائية بسهولة بعد تقويض قدراتها اللوجستية والعملياتية، مما يدفعها للاختباء أو البحث عن ملاذات أكثر أمناً لتنفيذ العمليات كالبادية السورية ومناطق النظام.

2. توسيع وتعزيز عمليات مكافحة الإرهاب:

عَبْر توجُّه التحالف الدولي وتركيا بشكل مشترك أو مستقل لتوسيع وتعزيز عمليات مكافحة الإرهاب في إدلب، لا سيما بعد اغتيال ثاني زعيم لتنظيم "داعش" فيها، وبالتالي قد يترتب على ذلك عودة العمليات الجوية ضد عناصر وقيادات جهاديين عَبْر الطائرات دون الطيار.

ومع أنّ تركيا لم يسبق أن نفّذت حملات أمنية برية في إدلب إلّا أنّ لجوءها إلى هذا الخيار ليس مُستبعَداً مع ارتفاع عدد العمليات ضدها واختباء خلايا وقيادات تنظيم "داعش" فيها، والرغبة لديها في تعزيز حالة الاستقرار ووقف إطلاق النار.

وهذا يحدّ بشكل كبير من إمكانية تنفيذ المجموعات الجهادية عمليات تستهدف السجون التي تحوي معتقلين تابعين لها.

رابعاً: السيناريوهات المُحتمَلة

السيناريو الأوّل – محاكاة هدم الأسوار:

يبدو أنّ المجموعات الجهادية التي ما تزال تدين بالولاء لتنظيم "القاعدة" مستعدة من حيث البِنْيَة والهيكلية لمحاكاة أساليب تنظيم "داعش" ومنها خطة هدم الأسوار، فهي تباعاً ومنذ عام 2012 أصبحت أكثر قبولاً لـ"جهاد الأمّة" على حساب "جهاد النخبة"[4]، مما أدّى إلى تنامي اللامركزية بشكل غير مسبوق.

وهذه السيولة التنظيمية تعني أنّ المجموعات الجهادية في إدلب تمتلك هامشاً واسعاً للنشاط وللتنسيق، مما قد يجعل احتمال تنفيذ عملية أمنية مفاجئة وخاطفة ضد أحد السجون خارج سياق التوقُّعات.

لكن هذا السيناريو يعني أنّ تقييم المجموعات الجهادية لاختبار هجوم تنظيم "داعش" على سجن "الصناعة" بالحسكة كان إيجابياً أو على الأقل غير سلبي قياساً لحجم المكاسب على الخسائر، مما قد يُشجّعها على تنفيذ هجوم مماثل أو تطوير شكل جديد عنه بما يُناسب الحالةَ الأمنيةَ والواقعَ في إدلب.

السيناريو الثاني – الهروب من السجون:

مع أنّ معظم السجناء من المجموعات الجهادية في إدلب يتعرّضون لأحكام قضائية تُفضي غالباً لإطلاق سراحهم، إلّا أنّ المدّة الزمنية في الاحتجاز قد تطول لا سيما على القيادات البارزة، مما يجعل هذه المجموعة عُرضةً لمزيد من الإضعاف أو التفكيك.

---

[4] شعيب طلحة الميسّر، "جدلية جهاد النخبة وجهاد الأمة من كتاب مائة مقالة في الحركة والجهاد ". من إدلب، 14-4-2021، الرابط

ويُمكن حَصْر احتمالات هروب معتقلي المجموعات الجهادية من السجون ضِمن 3 طرق مثلما هو مُوضَّح أَدْناه:

- تنفيذ روسيا أو النظام السوري لضربة جوية على أحد السجون بهدف إحداث خَلَل أمني ووظيفي في البِنْيَة التحتية والإدارية بما يؤدي لفتح ثغرات يتمكن المساجين من الهروب عَبْرها. ذلك على غرار القصف الذي تعرَّض له سجن إدلب منتصف آذار/ مارس 2019 وأدى لهروب عناصر من تنظيم "داعش".
- إحداث المعتقَلين لاختراق في كتيبة الحراسة المسؤولة عن أحد السجون سواءً عَبْر الاستفادة من العلاقات أو الأموال. على أنّ هذه الطريقة يتم تطبيقها أصلاً وبشكل محدود على مستوى الأفراد لا المجموعات.
- قيام الهيئة بتسهيل خروج المعتقلين نتيجة تسوية أو تفاهُم مع قياداتهم؛ نتيجة الشعور بوجود تهديد وَشِيكٍ يستهدف مشروعها، على أن تصبح إشاعة الفوضى هدفاً لها وفرصةً من أجل خَلْط الأوراق في المنطقة والتلويح بخطر الإرهاب. علماً أنّه تم اختبار هذه الطريقة أيضاً في آب/ أغسطس 2018 بتسهيل هروب ما لا يقل عن 180 معتقلاً من "داعش" من سجون إدلب.

السيناريو الثالث – البقاء في السجون:

إنّ لجوء الهيئة إلى تشديد الإجراءات الأمنية داخل وخارج السجون، وعودة التحالف الدولي لتكثيف عملياته في إطار مكافحة الإرهاب في إدلب، وتنفيذ تركيا جهوداً مماثلةً في هذا الصدد، يعني أنّ المجموعات الجهادية ستُواجِه الكثيرَ من القيود؛ مما يدفعها لترجيح خيار البقاء في السجون على الهروب منها أو تنفيذ هجوم ضدها، لا سيما أنّ المعتقلين أمامهم فرص أخرى للخروج.

الخُلاصة:

مع أنّ الحملات الأمنية وعمليات مكافحة الإرهاب ضد المجموعات الجهادية تراجعت نسبياً منذ النصف الثاني من عام 2021، إلّا أنّ خطر الاعتقال والملاحقة والاغتيال ما يزال يُلاحق عناصرها وقادتها.

هذه المخاطر قد تدفع المجموعات الجهادية لإعادة النظر في الواقع والفرص المتوفِّرة أمامها مُقارَنةً مع المكاسب المُحتمَلة وعوامل القوة والضَّعْف الذاتية، بما قد يقود إلى بحث مصير المعتقلين داخل السجون وسُبُل إخراجهم منها.

في الواقع، إنّ هذا التحدي يفرض على الهيئة وفصائل المعارضة وتركيا والتحالف الدولي النظرَ جِدِّيّاً إلى ضرورة اتخاذ إجراءات أمنية استباقية أو وقائية لمواجهة خطر مُحتمَل لانبعاث المجموعات الجهادية في إدلب، سواء حصل ذلك عَبْر استعصاء في السجون أو نشاط للخلايا خارجها، أو تسهيلات خارجية وربّما داخلية.

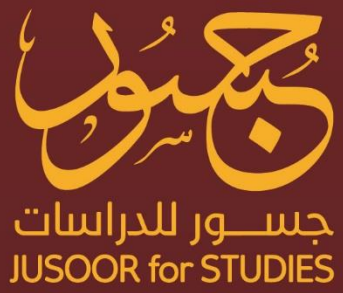

مول اوف اسطنبول ـ مكاتب بلازا
طابق/2 ـ مكتب 3# ـ باشاك شهير
اسطنبول - تركيا

+ 90 555 056 06 66

/jusoorstudies
/jusoorstudies
/jusoorstudies

info@jusoor.co
www.jusoor.co